

الدورة الثانية المستأنفة
كينغستون، جامايكا
١٦-٥ آب/أغسطس ١٩٩٦

بيان من الرئيس بشأن أعمال الجمعية
أثناء الدورة الثانية المستأنفة

١ - انعقد الجزء الثاني من الدورة الثانية لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ٥ الى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٢ - وفي الجلسة الافتتاحية (الجلسة ٣٢ للهيئة العامة) أشرت الى البيان الذي أدليت به عن أعمال الجمعية في ختام الجزء الأول من الدورة الثانية للجمعية والذي عدت فيه أهم المسائل التي بقيت معلقة أمام الجمعية والمجلس. وتلك المسائل شملت انتخاب اللجنة المالية، وانتخاب الرئيس القادم للجمعية، واعتماد النظام الداخلي للمجلس، وانتخاب رئيس المجلس. وبالإضافة الى ذلك فإنني قد أشرت الى أنه لا يزال يتعين على المجلس أن ينتخب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية.

٣ - وقد تم الاتفاق على أن أهم مسألة يتعين حلها هي انتخاب أعضاء اللجنة المالية وذلك لأنه ما لم يتم تشكيل لجنة مالية ستكون هناك صعوبة في إقرار ميزانية للسلطة.

حالة العضوية المؤقتة

٤ - في الجلسة الأولى من هذا الجزء من الدورة الثانية، أبلغت الجمعية بنشوء صعوبات فنية معينة فيما يتعلق بحالة العضوية المؤقتة لعدد من الدول. وفي أعقاب مناقشات مع رؤساء المجموعات الإقليمية بشأن هذه المسألة، وافقت الجمعية، من أجل تيسير الاشتراك في الاجتماعات الجارية للسلطة للدول التي أبلغت بأشكال مختلفة أنها عازمة على الاستمرار في تنفيذ الاتفاق بصفة مؤقتة ولكنها لم تقم حتى الآن، بعد بدء نفاذ الاتفاق، بإخطار الجهة الوديعة على النحو المطلوب، على استمرار اشتراك تلك الدول في الاجتماعات الجارية للسلطة بصفة مؤقتة. ويرد في الوثيقة ISBA/A/L.10 مقرر الجمعية في هذا الشأن.

انتخاب رئيس الجمعية

٥ - في نهاية الجزء الأول من الدورة الثانية، تم الاتفاق على انتخاب رئيس جديد للجمعية في بداية الجزء الثاني من الدورة الثانية. بيد أنه في الجلسة الأولى من هذا الجزء من الدورة الثانية، لم يوجد في ذلك الوقت مرشح لمنصب رئيس الجمعية، وقررت الجمعية أن تطلب مني الاستمرار في رئاسة أعمال الجمعية إلى حين انتخاب رئيس جديد.

انتخاب أعضاء اللجنة المالية

٦ - بعد ملاحظة أنه تمت تسمية عدة مرشحين لانتخابهم أعضاء في اللجنة المالية، اقترحت، بموافقة الجمعية، عقد مشاورات غير رسمية فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المالية مع رؤساء المجموعات الإقليمية ورئيس مجموعة الـ ٧٧. وقد دعوت أيضا منسقي مجموعات المصالح إلى الانضمام إلى تلك المشاورات. ولوحظ أن معايير العضوية في اللجنة المالية منصوص عليها في الفقرة ٣ من الفرع ٩ من مرفق اتفاق التنفيذ، وهي تشمل، ضمن جملة أمور، على معيار إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل المصالح الخاصة، وبعد الاقتراح الذي قدمته، وبموافقة الجمعية، تم تخصيص الجزء الأكبر من الأسبوع الأول من هذا الجزء من الدورة الثانية إلى مشاورات مكثفة داخل المجموعات الإقليمية، وفيما بينها، بشأن توازن التمثيل في اللجنة المالية بين المجموعات الإقليمية ومجموعات المصالح الخاصة المذكورة في مرفق اتفاق التنفيذ.

٧ - وفي الجلسة ٣٦ للهيئة العامة، أبلغت بأنه على الرغم من المشاورات المكثفة التي أجريت لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المالية. وبالتالي فإنني قمت بحث المجموعات الإقليمية على مواصلة جهودها لتحقيق توافق في الآراء، مع ملاحظة أن الحاجة إلى إنشاء لجنة مالية أصبحت ضرورة ملحة بشكل متزايد.

٨ - وفي الجلسة ٣٧ للهيئة العامة أمكنني أن أبلغ بأنه تم إحراز تقدم كبير، وإن كانت لا تزال مجموعة إقليمية واحدة تحتاج إلى تعليمات. وبناء على ذلك وافقت على تأجيل انتخاب اللجنة المالية لمدة يوم واحد آخر لكي يتسنى عقد المزيد من المشاورات. وقد عرضت أيضا، بموافقة الجمعية، أن اجتمع مع رؤساء كل من المجموعات الإقليمية على انفراد إذا كان من شأن ذلك أن يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء.

٩ - وبعد المزيد من المشاورات المطولة والصعبة داخل المجموعات الإقليمية، وفيما بينها، والمشاورات التي أجريتها، على المستوى الفردي والمستوى الجماعي، مع رؤساء المجموعات الإقليمية ورئيس مجموعة الـ ٧٧، أصبح في مقدوري أن أعلن، في الجلسة ٣٨ للهيئة العامة، أنه على أساس اقتراح بشأن توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية، توصلت تلك المجموعات إلى اتفاق كي نتمكن من التقدم بعملنا والشروع في انتخاب لجنة مالية.

١٠ - وقد أبلغت الجمعية بأنه من أجل التمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الاقتراح المتعلق بتلبية مطالب بعض المصالح الإقليمية، تم الاتفاق على ما يلي:

(أ) أن تتنازل مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن مقعد واحد من مقاعدها في اللجنة المالية عند انتهاء السنتين الأوليين (١٩٩٧-١٩٩٨) لصالح مرشح من المجموعة الآسيوية للمدة المتبقية من فترة الخمس سنوات؛

(ب) أن تتنازل مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى عن مقعد واحد من مقاعدها في اللجنة المالية عند انتهاء أول سنتين ونصف السنة من فترة الخمس سنوات التي تبدأ في عام ١٩٩٧ لصالح مرشح من مجموعة أوروبا الشرقية للمدة الباقية من تلك الفترة؛

(ج) في ضوء الظروف الخاصة لهذه الانتخابات فإن فترة عضوية أعضاء اللجنة المالية أثناء الفترة التي سبقت ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لن تحتسب ضمن فترة الخمس سنوات.

١١ - وقد أبلغت الجمعية أيضا أن هذا الاتفاق المتعلق بالمرشح الأولى لتشكيل اللجنة المالية لا يمس التشكيل العام للجنة المالية بالنسبة للانتخابات في المستقبل وبخاصة بالنسبة لمطالب المجموعات الإقليمية، كما أنه لن يخل بانتخابات الهيئات الأخرى. ومن المفهوم أن هذه الحالة قد تحتاج الى استعراض بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عندما تنتهي العضوية المؤقتة للسلطة، وذلك بالنظر الى الظروف السائدة.

١٢ - وعلى أساس الاتفاق المذكور أعلاه، اقترح انتخاب المرشحين التاليين لعضوية اللجنة المالية: ايرنستو بيلو روزا (أوروغواي)، وكريغ جون دانييل (جنوب أفريقيا)، ودومينيكو دا امبولي (إيطاليا)، وديفيد اتوكيت (أوغندا)، وجوبست هولبورن (المانيا)، ولو هونغ (الصين)، وتادانوري اينوماتا (اليابان)، وسيرغي ايفانوف (الاتحاد الروسي)، وسامية الأدغم (تونس)، وجان بيير ليفي (فرنسا)، واسحق كليستاين مارغوليس (المكسيك)، و س. راما راو (الهند)، وكوي رواش (جامايكا)، ومايكل ك. وود (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، و م. ديبورا واينز (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد انتخبت الجمعية هؤلاء المرشحين بدون تصويت.

١٣ - وبالنسبة لمشروع البروتوكول المتعلق بامتيازات وحصانات السلطة، أنشأت الجمعية فريقا عاملا، يرأسه السيد واثل أبو المجد (مصر)، للاضطلاع باستعراض مشروع الوثيقة المقدمة من اللجنة التحضيرية (LOS/PCN/153, vol.v) وتقديم تقرير الى الجمعية بهذا الشأن.

١٤ - وقد اقترحت، آخذا في الاعتبار التجربة الشاقة في تشكيل المجلس واللجنة المالية وفي انتخاب رئيس الجمعية، أن تنظر الجمعية في نظام للتناوب في رئاسة الجمعية والمجلس واللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية.

١٥ - ونتيجة لظروف تطلبت مني مغادرة كينغستون قبل نهاية الدورة، تولى سعادة السيد خوسيه لويس فالارتا، سفير المكسيك في جامايكا ونائب رئيس الجمعية، رئاسة جلسات الجمعية اعتباراً من ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦. وعلى هذا فقد تم النظر في البنود التالية تحت رئاسته.

ميزانية السلطة لعام ١٩٩٧

١٦ - نظرت الجمعية في ميزانية منقحة مقترحة للسلطة لعام ١٩٩٧ عرضها المجلس عليها (ISBA/A/9/Add.1 - ISBA/A/5/Add.1). ولدى استعراض الميزانية المنقحة المقترحة، أخذت الجمعية في اعتبارها توصيات اللجنة المالية الواردة في تقريرها لشهر آب/أغسطس ١٩٩٦ (ISBA/A/12-ISBA/C/7) وتوصية المجلس بإقرار تلك التوصيات.

١٧ - واعتمدت الجمعية الميزانية المنقحة للسلطة لعام ١٩٩٧ بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ١٥٠ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، مع مراعاة النقاط التي أثارها اللجنة المالية في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من تقريرها (ISBA/A/12-ISBA/C/7)، وأيدت النهج التطوري، وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم الميزانية المنقحة إلى الأمم المتحدة. وأحاطت علماً بالتحفظات التي أعرب عنها في المجلس من جانب الاتحاد الروسي وأعضاء في المجلس من مجموعة أوروبا الشرقية ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية بشأن جوانب معينة من تلك الميزانية.

المسائل الإدارية والتقنية

١٨ - استناداً إلى توصية من المجلس، قررت الجمعية أن تأذن للأمين العام بأن يقدم، باسم السلطة، طلباً للعضوية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (ISBA/A/L.11).

١٩ - وقررت الجمعية أن تطلب الحصول على مركز مراقب للسلطة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (ISBA/A/L.12).

٢٠ - واستناداً إلى التقرير المقدم من الفريق العامل بشأن مشروع البروتوكول المتعلق بامتيازات وحصانات السلطة، قررت الجمعية أن تطلب من الأمانة العامة أن تضطلع بمزيد من العمل بشأن مشروع البروتوكول وأن تقدم نتائج هذا العمل في مرحلة مبكرة خلال الدورة القادمة للسلطة.

الاجتماعات التي ستعقد في المستقبل

٢١ - ستعقد اجتماعات السلطة الدولية لقاع البحار في عام ١٩٩٧ في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ آذار/مارس وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس في كينغستون، جامايكا. وسيكون أول بند في أعمال الجمعية في اجتماعها القادم هو انتخاب رئيسها.
